كلمة رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه

في المؤتمر الصحافي

حول

توقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة المهجَّرين

بيروت في 29 أيلول 2010

معالي وزير المهجَّرين الاستاذ أكرم شهيِّب ،

السادة الزملاء أعضاء مجلس الإدارة،

أيُّها السيّدات والسادة ممثلو وسائل الإعلام ،

يسرّنا أن نرحِّب بكم جميعاً في مقرّ جمعية مصارف لبنان شاكرين لكم تلبية دعوتنا الى هذه المناسبة التي تحمل بشرى سارَّة لشريحة لا يُستهان بها من اللبنانيّين ، من خلال التوقيع على بروتوكول تعاون للتسليف السكني الخاص بالمهجَّرين العائدين الى قراهم وبلداتهم التي نزحوا عنها قسراً منذ ثلاثة عقود ونيِّف.

إن هذا البروتوكول، الذي هو الثالث من نوعه في غضون شهر واحد، بعدما سبقه التوقيع على بروتوكول للتسليف الزراعي مع وزارة الزراعة وآخر للإقراض السكني مع صندوق تعاضد القضاة، يندرج في سياق التأكيد المتجدِّد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليّته المدنية والوطنية، الى جانب مسؤولياته المهنية، وذلك عبر توفير كل مقوِّمات الدعم الممكنة لقطاعات وفئات متنوعة من المجتمع اللبناني، بدءًا بالشرائح الاجتماعية الأقل يُسراً والأكثر احتياجاً للتمويل ، مروراً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووصولاً الى تمويل المشاريع الإنمائية والاستثمارية الكبرى، لا سيَّما في مجالات البُنى التحتية والقطاعات الانتاجية والخدماتية.

واليوم، يأتي التوقيع على بروتوكول التسليف السكني الخاص بالمهجَّرين ليُثبت، مرةً أخرى ، حرص جمعيتنا والأسرة المصرفية جمعاء على مساندة خطة الدولة الرامية الى إقفال هذا الملفّ الاجتماعي الأليم والى وقف هذه المعاناة الذي أصابت جزءاً من الوطن والمواطنين والتي ما زالت تشكّل أحد همومنا الوطنية الكبرى . فالمهجَّرون ، الى أيَّة منطقة أو طائفة انتموا، هم شريحة اجتماعية ضحَّت نيابةً عن لبنان كلِّه وتحمَّلت الكثير من العذاب والقهر ، واللبنانيَّون جميعاً ، ولا سيَّما الدولة اللبنانية، مدينة لهم بواجب المساندة والدعم بكل الأشكال الممكنة. ويسرُّنا أن تكون الوزارة المختصَّة ،بتوجيه معالي الوزير أكرم شهيِّب، قد عقدت العزم ليس فقط على إنهاء هذا الوضع الشاذّ إنما أيضاً على مساعدة المهجَّرين على تحسين أوضاعهم السكنية والمعيشية لتشجيع العائدين الموسميّين على الاستقرار النهائي في بلداتهم وقراهم الأصليَّة، كما لتحفيز المقيمين على الاستثمار والعمل والانتاج في هذه المناطق ، من أجل ضمان الشروط اللازمة والمؤاتية لنموها وتطورها.

إن هذا التوجُّه ينسجم في جوهره مع منطوق الدستور اللبناني الذي يلتزم باحترام حقوق الإنسان والمواطن وبالعدالة والمساواة بين اللبنانيّين. ومن البديهي أن تأمين ظروف السكن الكريم واللائق للمهجَّرين العائدين هو واجب على المجتمع والدولة، وشرط أوَّلي لمساعدة العائدين على العيش بكرامة وأمان في وطنهم.

بناء على ما تقدَّم ، يطيب لنا أن نقوم اليوم بالتوقيع على بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة المهجَّرين ممثَّلةً بمعالي الأستاذ أكرم شهيِّب ، وهو بروتوكول ينصّ على منح المهجَّر أو أحد فروعه قرضاً لترميم أو إعادة بناء منزله ، أو لاستكمال أو تحسين عملية ترميم سابقة غير منجزة بسبب عدم كفاية التعويضات المدفوعة من وزارة المهجَّرين.

إن هذه القروض، التي ينبغي أن تُستعمل في إحدى القرى التي أصابها التهجير قبل العام 1990، سوف تُعطى لمدة أقصاها 25 سنة وبفائدة مخفضة جداً لا تتعدى 1.628%. ومن البديهي القول إن الفضل في تأمين هذه الشروط الميسّرة يعود الى موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظَّفة من قبل المصارف وفق أحكام هذا البروتوكول من موجب الإحتياطي الإلزامي، وإن هذا البرتوكول يندرج أيضاً في إطار مساهمة جمعيّتنا في إنجاح توجّه مصرف لبنان الى تعزيز التعامل بالليرة اللبنانية كعملة إدِّخار وتسليف للتخفيف من دولرة الاقتصاد اللبناني .

ونحن نأمل أن يسهم هذا البروتوكول في تخفيف الأعباء الإجتماعية عن كاهل المهجَّرين العائدين وأن يساعد هذه الأُسر اللبنانية الكريمة والعزيزة على تجاوز معاناة الحرب وويلاتها ، وعلى مواجهة المستقبل بمزيد من الأمل والرجاء بحياة أفضل. كما أننا على يقين من أن هذه المبادرة كفيلة بالمساهمة في تعزيز مفاعيل المبادرات الطيِّبة والايجابية التي سبقتها ، والتي هدفت كلُّها الى ترسيخ شراكة العيش بين اللبنانيّين وتمتين اللحمة بين أبناء مختلف العائلات الروحية التي تشكّل فرادة لبنان في هذا المشرق وعلامته المميَّزة في العالم.

إن لبنان الواحد والموحَّد في ظلّ دولة قادرة وعادلة يُراعى فيها مبدأ الفصل بين السلطات وتُحترم فيها حقوق الإنسان والمواطن والقوانين والأنظمة المرعيَّة هو أمانة في أعناقنا جميعاً، والتفريط بهذه الأمانة خسارة للجميع بلا استثناء.

إننا إذ نشكر معالي وزير المهجَّرين على تشريفنا بحضوره حفل التوقيع، نتوجَّه بالشكر أيضاً الى جميع أعضاء لجنة الشروط المصرفية لدى الأمانة العامة لجمعية مصارف لبنان والى سائر المستشارين لدى وزارة المهجَّرين الذين خصَّصوا قدراً كبيراً من الجهد والوقت من أجل وضع الصيغة النهائية والملائمة للبروتوكول المذكور.

وشكـــراً لكـــم.

رئيس جمعية مصارف لبنان

الدكتور جوزف طربيه